



## تقرير الفريق العامل المعني بالتعديلات

## إضافة

## المرفق السابع

## شرح موقف ألمانيا

- ١ - لقد أعربت ألمانيا باستمرار عن قلقها إزاء التعديلات المقترحة على المادة ٨ من نظام روما الأساسي.
- ٢ - وقد كانت ألمانيا من أوائل الدول الأطراف التي صدّقت على تعديلات المادة ٨ التي اعتمدت في كمبالا في عام ٢٠١٠، بمبادرة من بلجيكا أيضا. وحتى الآن، لم تصدق على هذه التعديلات سوى ٣٥ دولة طرفا. ولا يمثل هذا العدد حتى ثلث الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.
- ٣ - وتعرض التعديلات الجديدة المدخلة على المادة ٨ مزيدا من فئات الأسلحة والأسلحة المحددة في نظام روما الأساسي. وما زلنا نتساءل عما إذا كانت هذه هي اللحظة المناسبة لاقتراح المزيد من التعديلات المفصلة. ولدينا شكوك فيما يتعلق بضرورة إجراء هذه التعديلات. فبدلا من إدراج مختلف الأسلحة، ينبغي أن نركز على تأثير استخدامها، إذ يوفر نظام روما الأساسي كما هو قائم حاليا أساسا متينا للقيام بذلك.
- ٤ - ونخشى أن تؤدي هذه التعديلات إلى ممارسة تعديل النظام الأساسي بصورة روتينية كلما تمّ تطوير أو استخدام أسلحة جديدة أو فئات جديدة من الأسلحة. ونخشى أن يصبح بذلك نظام روما الأساسي أكثر تجزؤا. وإن العدد المنخفض نسبيا من الدول الأطراف التي صدقت على تعديلات عام ٢٠١٠ ليوضح قلقنا.
- ٥ - فهذا النظام الجزأ ليس مواتيا لأعمال المحكمة، كما أنه لا يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق العالمية. ويجب أن يهدف نظام روما الأساسي إلى التطبيق الشامل.
- ٦ - وعلاوة على ذلك، ونخشى أني نثني دول خارج نظام روما الأساسي عن التصديق بدلا من اجتذاب دول أطراف جديدة.

- ٧ - وتزداد صعوبة البيئة السياسية للمحكمة. وهذه الجمعية مكلفة بقرار تفعيل اختصاص المحكمة بشأن جريمة العدوان. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن مسؤوليتنا الأساسية في هذه المرحلة تتمثل في تعزيز ولاية المحكمة وليس في توسيع نطاقها.
- ٨ - ونحن ندرك أن أغلبية الدول الأطراف لا تتقاسم شواغلنا. وقد تمعنا في هذا الأمر وانتهينا إلى أننا لن نعارض رغبة الكثيرين في المضي قدما بالاقترح. وبروح من التسوية، قررت ألمانيا ألا تعرقل توافق الآراء.
- ٩ - ومن هذا المنطلق، نأمل أن تصدق الدول التي أيدت هذا الاقتراح بسرعة على هذه التعديلات.